

بمجموري تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية والفشل والتخبط أثناء جائحة « كورونا »

## الحميدي السبيعي يستجوب وزير التربية

سبات عميق، ومس ذلك مستقبل الطلبة كما مس اوضاع المعلمين، ولا يبنى هذا الامر إلا عن فشل أخطر قادم مع العام الدراسي المقبل لا يقل خطورة عن الفشل الحالي، ولم يعد هناك من السعة لإمهال الوزير أكثر مما أمهل ولا سعة في الترتيب أكثر مما ترتب الجميع .

إن الفشل الذي شهدناه من بدء الأيام الأولى من تطبيق وزارة التربية لما أسمته التعليم عن بعد للمرحلة الدراسية، أمر مخجل حين تبدأ الوزارة في مشر وعها التعليمي في ظل نقص وعجز كل التقنيات التي يفترض توفيرها للهيئة التدريسية ودونما خطة توعوية للطلبة وأولياء الأمور الذين عصفت بهم التصريحات المتضادة والمتناقضة، والتي كشفت زيف وأوهام كل تلك التصريحات التي استمرت منذ بداية جائحة فايروس كورونا والجراءات التي اتخذت منذ مارس الماضي، فمنذ أكثر من خمسة أشهر أعلنت الدول خططها التعليمية ونفذتها واكتشفت أخطاءها وتعاملت معها وباتت صاحبة مشاريع رائدة في هذا الخصوص، إلا أننا بدأنا متأخراً



الحميدي السبيعي

فايروس كورونا:

لما كان وزير التربية ووزير التعليم العالي قد تولى منصبه الوزاري بموجب مرسوم أميري رقم: 290 / 2019 بتاريخ 17 ديسمبر 2019 فقد ثبت على مدى فترة توليه الوزارة فشله على إدارة هذه الوزارة، فشلاً لا يخفى على أحد وهي الوزارة التي ترتبط بمستقبل أبنائنا الطلبة وترتبط بالجهات التدريسية والتعليمي القائم على تحقيق الغايات المنشودة من الارتقاء بالتعليم في الكويت، وليس أكثر دلالة على هذا الفشل التخبط في اتخاذ القرارات والتردد وضباب الخطط العملية المدرسية، ولم نجد منه إلا تصريحات تلو الأخرى عن الدراسة والإعداد والتخطيط ولكن في الواقع لم يكن هناك شيء، فقد كشفت ظروف أزمة جائحة فايروس كورونا وما أدى إلى تعطيل مرافق الدولة ان وزارة التربية في خلال ادارة الوزير المستجوب كانت في آخر الوزارات تحركاً وعملاً وفي

أبناء الوطن وإغلاق الفرص الوظيفية أمامهم والمكابرة في ذلك دون إدراك لخطورة ذلك على حساب المستقبل الوظيفي للمواطنين الكويتيين وأبناءهم يمثل انتهاكاً كبيراً للدستور والقانون الذين كفوا حقوقاً لكل مواطن ومواطنة منها الحق في الوظيفة والعدل والمساواة.

وإن النهج المتواصل بوزارة التربية يفتح المجال باستخدام المعلمين والمعلمات من الخارج وتغليب الوظائف للوافدين على حساب المواطنين وأبنائهم ومن بعدهم للخليجيين وما يسمى بالمقيمين بصورة غير قانونية (البدون) أمر لا يمكن السكوت عنه مما يستلزم مسائلة وزير التربية بصفته عن هذا الإخلال الجسيم وعدم الالتزام بتعليمات مجلس الوزراء وكذلك تعاميم الخدمة المدنية، وقبلها مخالفة الدستور وقواعد العدالة والمساواة.

أما المحور الثاني: الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة

تقدم النائب الحميدي السبيعي باستجواب إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي، متضمناً محورين: الأول منهما حول تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين، والثاني حول الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة فايروس كورونا.

وقميا يلي نص صحيفة الاستجواب: المحور الأول: تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين:

صدر المرسوم رقم 17 لسنة 2017 في شأن نظام الخدمة المدنية والتعميم رقم (3) لسنة 2017 بشأن أولوية التعيين، حيث يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف أن يكون كويتي الجنسية، فإن لم يوجد فتكون الأفضلية لأبناء غير الكويتيين من أم كويتية ثم لأبناء البلاد العربية.

وقد تراخت وزارة التربية عن توفير الكويتيين أو توفير أبناء الكويتيات مما أدى إلى مزاحمتهم في الوظائف من قبل الوافدين، وهذا ما استمرت عليه الوزارة منذ سنوات حتى وقتنا الحاضر.

وقد نبهنا الوزير المستجوب مرة تلو الأخرى بذلك إلى أنه بماطل بفتح المجال لتوظيف الكويتيين وأبناء الكويتيات، ورغم أن مجلس الأمة قد شكل لجنة للتحقيق في بحث موقوفات عدم توفير أبناء الكويتيات في بداية دور انعقاد الحالي الرابع، وتم استدعاء السيد وزير التربية وقيادات الوزارة والإستماع لهم عن الموقوفات التي تواجههم ومن باب التعاون قامت اللجنة بتبذيل تلك الصعاب والمعوقات، إلا أن تراخي الوزير المستجوب وأركان وزارته بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء، وتعاميم مجلس الخدمة المدنية، وما اتفق عليه داخل لجنة التحقيق الحق ضرراً كبيراً بالكويتيين وأبناء الكويتيات.

وإن ما تقوم به وزارة التربية في مكافأة الوافدين وتعيينهم على حساب

هنا نظيره في « تشاد » بالعيد الوطني لبلاده

## الغانم يستقبل وفداً من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



الغانم متوسطاً وفد جمعية المحاسبين

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس الثلاثاء وفداً من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برئاسة الرئيس الفخري للجمعية يوسف العثمان ورئيس مجلس الإدارة فيصل العليبيخ.

وضم وفد الجمعية كلا من نائب رئيس مجلس الإدارة راشد الهطلاني، وأمين السر صباح الجلاوي، وأمين الصندوق عبد الله الكندري، وعضوي مجلس الإدارة عبد الله العيسى وفهد العازمي، ورئيس اللجنة

الاستشارية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور فالح العازمي، ورئيس لجنة مراقبي الحسابات علي عويد العنزي ومقرر لجنة مراقبي الحسابات الدكتور ناصر العنزي، ورئيس مجلس الإدارة السابق صقر الحصي.

من جهة أخرى بعث مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية تشاد هارون كبادي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

## خليل الصالح يطالب وزير المالية بتحمل مسؤولية مخاطبات تنفيذ الوثيقة الاقتصادية أو الاستقالة



خليل الصالح

أسبوع أو أسبوعين. واستغرب الاستعجال في التوجه إلى جيب المواطن البسيط وعدم البحث عن بدائل أخرى ومن ضمنها فرض الضرائب على تحويلات الوافدين.

وأوضح الصالح أن الوثيقة الاقتصادية نوقشت وقررت استعجال إصدارها من الوزراء، معتبراً أن المخاطبات الرسمية تحتاج إلى وقفة حقيقية ومصارحة مع النواب والشعب الكويتي.

ولفت إلى أن صيغة المخاطبات التي تمت تتضمن طلب اقتراح الأدوات التشريعية لتطبيق الإجراءات السوارة فيها أو الأدوات التنفيذية من دون الرجوع إلى مجلس الأمة، مع طلب الاستعجال بالرد خلال فترة

دعا النائب خليل الصالح وزير المالية براك الشيبان إلى الاستقالة على خلفية المخاطبات الموجهة لمختلف الجهات في الدولة والتي تطلب اقتراح إجراءات لتنفيذ الوثيقة الاقتصادية دون الرجوع إلى مجلس الأمة.

وقال الصالح في تصريح صحفي بمجلس الأمة: "نحن أمام الساعة الحقيقية لكشف الغطاء عن مسرحية تضليل الرأي العام والتي بدأت من وزير المالية وستنتهي بقاعة عبدالله السالم".

وبين أنه كان أحد الداعمين للوزير في الجولة الأولى للاستجواب ولكن بعد أن وصلته المستندات أصبح على يقين بأن هناك تدليسا وتضليلاً للرأي العام، مستطرداً بالقول " لذلك سجلت اسمي ضمن الأعضاء العشرة الموقعين على طلب طرح الثقة بوزير المالية".

ورأى الصالح أن الإجراءات الحكومية تركز على الانقضاء على جيب المواطن بدلا من التفكير في بدائل أخرى لزيادة الدخل في الدولة، لافتاً إلى أن هذه السياسة واضحة من خلال المخاطبات الموجهة من وزارة المالية لكل الجهات الحكومية والتي تتضمن تجديد المكافآت وزيادة الرسوم على الخدمات وزيادة الأسعار.

واعتبر أن ما يتم هو سحق

## وزير المالية يجدد تأكيده عدم المساس بجيب المواطن أو حقوق الموظفين



وزير المالية متحدثاً في مجلس الأمة

مع الجهات الحكومية. وبين أن هذا التنسيق هو للنظر في مقترحات تلك الجهات، كل وزارة فيما يخصها، مؤكداً أن هذه المخاطبات عبارة عن أفكار ومقترحات مقدمة إلى الجهات الحكومية ولم تتخذ أي قرارات بشأنها داخل مجلس الوزراء ولم ترفع مشاريع بقوانين إلى مجلس الأمة بشأنها.

وأكد الوزير الشيبان أنه لا مساس بجيب المواطن ولا بحقوق الموظفين، موضحاً أن الحكومة قدمت مشروعا بقانون في شأن الميزانية العامة لعام 2020-2021 إلى مجلس الأمة وناقش في لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

من إيرادات الدولة المقدره سوف يكون الاستقطاع إذا حدث فائض في الميزانية في نهاية كل سنة مالية وسوف يستقطع لصالح صندوق الأجيال.

وبين أنه إذا لم يكن هناك فائض فلن يكون هناك استقطاع، مضيفاً أن هذا أحد الحلول التي قدمتها وزارة المالية للجنة المالية لمعالجة الميزانية وتخفيف العجز في الميزانية.

من جانب آخر قال الشيبان إن وسائل التواصل الاجتماعي تداولت أمس مخاطبات صدرت من وزارة المالية إلى جميع الجهات الحكومية، موضحاً أن هذه المخاطبات جاءت بناء على قرار مجلس الوزراء بتكليف وزارة المالية بالتنسيق

جهد وزير المالية براك الشيبان تأكيد عدم المساس بحقوق الموظفين أو المواطنين من خلال الوثيقة الاقتصادية، مبيناً أن ما تم تناوله من خطابات مجرد أفكار ورؤى جاءت بناء على تكليف مجلس الوزراء لوزارة المالية بالتنسيق مع الجهات الحكومية.

وقال الشيبان عقب حضوره اجتماع اللجنة المالية أمس: إن اللجنة ناقشت تعديل قانون رقم 106 لسنة 1976 بشأن احتياطي الأجيال القادمة، مبيناً أن هذا التعديل سيساهم في تقليص العجز الذي يظهر في ميزانية الدولة كل سنة مالية. وأضاف أنه تم تغيير مفهوم الاستقطاع "فبدلاً من أن يكون الاستقطاع

## صفاء الهاشم: الحكومة غير جادة في إقرار برنامج معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي ولا معالجة العجز الحاصل في الاحتياطي بسبب التهاك والفساد الإداري والمالي على مدى سنوات طويلة سواء في عهد رئيس الحكومة الحالي أو السابق، لذلك رأينا الغضب الشعبي على التهاك في اقتصاد الدولة لتأتي ما تسمى الوثيقة الاقتصادية وتقتص من ظهر المواطن.

وأضافت أن الضغط الشعبي الحالي سببه "شبه الجبد اللي فيهم" لأن الحكومة توجه إلى المواطن في معالجة الخلل الإداري والمالي، وتساءلت "من صجكم يا حكومة؟" وتركت كل هذا التهاك حتى تلجأوا إلى ظهر المواطن وتقتصن من راتبه وتقتصوا على التهاك وتمييزاته، ثم يأتي من يجرد الثقة بوزير المالية.

وقالت "يا رئيس الحكومة لن يعيبك أبداً وينقص منك ذراع أو عين إذا قلت أن شخصين يمثلان عائقاً لك في جسد مجلس الوزراء وهما وزير المالية والتربية، ولن يعارضك أحد إن استبدلتها لعدم كفاءتهما".



جانب من اجتماع اللجنة

عدم جواز السحب من احتياطي الأجيال، موضحة أنه سيتم تعديل الصياغة الأحد المقبل وتعديل المادة 8 من القانون 31 لسنة 1978 وقالت: أنا شخصياً لا أرى أي جدية حكومية في إقرار برنامج لمعالجة

106/ 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة من مادتين الأولى تتعلق في توقف التحويل من حساب الاحتياطي إلى صندوق الأجيال القادمة في حالة وجود عجز مالي، وهو ما نمر به جراء جائحة كورونا، أما التعديل الثاني فيمنص على

أرجحات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس التصويت على مشروع القانون الخاص بتعديل مرسوم رقم 106 / 1976 من شأن احتياطي الأجيال القادمة، إلى الأحد المقبل.

وقالت رئيسة لجنة المرأة والأسرة صفاء الهاشم أن اجتماع اللجنة بحضور وزير العدل والشؤون فهد العفاسي ومريم العقيل كان لاستكمال ما تم في جلسة المجلس السابقة والتي أقرت الدالولة الأولى لقانون مكافحة العنف الاسري.

وأوضحت أن الحكومة تقدمت بتعديلات على القانون في شأن من يملك حق الضبطية القضائية وصلاحياته من سيتم اختياره، وهي مشابهة لمن يملك هذه الصفة في هيئة البيئة والقوى العاملة ووزارة التجارة ومنح صلاحيات أوسع للمجلس الأعلى للأسرة، وتوصلنا إلى صيغة توافقية مع الحكومة تحمي المعتدى عليه من كل أفراد الأسرة.

وعن اجتماع اللجنة المالية ذكرت الهاشم أنه ناقش تعديلاً على المرسوم

## الدقباسي: ما ينشر في الحسابات الوهمية سلاح يستخدم لزراعة أمننا



علي الدقباسي

رأى النائب علي الدقباسي أن الخبر الذي لا يصدر من جهة رسمية هو والعدم سواء، محذراً من ما ينشر في الحسابات الوهمية من تعرض مركز حدودي كويتي للتخريب. وقال الدقباسي إن الجيب الكويتي نفى في بيان رسمي تعرض مركز حدودي للتخريب، وما ينشر من أخبار في الحسابات الوهمية يستهدف نشر الأخبار الكاذبة ومسؤوليها جميعاً التصدي لها، مؤكداً أنها سلاح يستخدم العدو لزراعة أمننا وبعض الكلمات أشد من الرصاص، مضيفاً «الخلاصة: الخبر غير الصادر من جهة رسمية هو والعدم سواء